

العقل عند الغزالي

المقدمة :

ترجع أهمية البحث وسبب إختيارنا لدراسته إلى عدة نقاط أهمها ما يلي :-
بادئ ذي بدء نقصد بالعقل هنا النظر العقلى أو العقلانية والمعقولة فى فكر الغزالي ، دون الحاجة للرجوع إلى المفاهيم المختلفة أو المصطلحات الأخرى التى تتماثل أو تختلف مع مصطلح العقل .

لذا سيكون منهجنا الدخول مباشرة فى دراسة العقلانية النظرية عند الغزالي من خلال كتاباته التى نظن أنها تفيد المقصود من هذا البحث وتفى بالمطلوب .

ومن مؤلفاته التى سنستعين بها على سبيل المثال " إحياء علوم الدين والإقتصاد فى الاعتقاد والمنحول من تعليقات الأصول . وإن كانت مؤلفاته غزيرة إلا أننا نجد فى هذه الكفاية لهذا البحث المحدود بمحاولة التعرف على مدى العقلانية والنظرة العقلية الخالصة عند الغزالي ، بإعتباره إمام أهل السنة وقد هاجم الفلاسفة فى تهافتة .

وهنا تمكن مشكلة البحث والتى نريد من خلال التعرف على العقلانية الخالصة النظرية عنده ، هل هدم الفلاسفة ومعهم العقل . أم أنه احتفظ بالعقل أو بقدر من العقلانية فى فكره ؟

هذه هى المشكلة الجوهرية التى يدور حولها البحث .

لذلك سنحاول معرفة مدى الإقتراب أو الإبتعاد عن الفكر الاعتزالي العقلانى ، فى نظرة موضوعية دون الانحياز إلى أى رأى إلا بالنص الموثق الذى نطمئن إليه مع النظرة التحليلية التى تفيد فى دراسة الموضوع .

وإن كان تأثره بالسابقين من الفلاسفة الإسلاميين واليونان ، وهذا أمر نراه قد أفردت دراسات سابقة له بالإضافة إلى أن مثل هذا سيوسع دائرة البحث ويدخلنا فى تفرعات أخرى

تخرجنا عن الهدف الرئيسى ، لذا سنحاول التعرف على العقلانية النظرية الخالصة فى فكرة مباشرة حيث أن البحث محصور بمشكلة محدودة كما ذكرنا .

أولاً : سنتعرف على مفهوم طبيعة العقل مع ذكر الاختلافات حول هذه الطبيعة ورأى الغزالى فى ذلك حتى نتعرف على شرف العقل والمعرفة العقلية . ومدى إرتباط قدرات وحدود العقل بالمعرفة الشرعية مع المناقشة الموضوعية لقدرة العقل على إدراك ما فى الأفعال من الحسن أو القبح مع تحليل للنصوص العقلية والنقلية حول هذه المسألة مع كشف رأى الغزالى فى السند الشرعى والبرهان العقلى ومدى الارتباط بينهما وما علاقة العقل بالسماع . هل هى علاقة تلازم أم تكامل ؟

وإذا كان الشرع والنقل مدرك بالنظر والعقل . فكيف جمع الغزالى بينهما بعد أن هدم البراهين العقلية الفلسفية ؟ .

ثانياً : بعد أن نتعرف على الجانب النظرى فى فكر الغزالى حول العقل والعقلانية ، نحاول أن نعطي مثلاً واحداً على الجانب العقلى العملى التطبيقى فى فكره من خلال التعرف على رأيه فى مسألة الشكر ، ومدى العقلانية التحليلية عنده وإرتباطها بالتطبيق العملى . ويرجع إختيارنا لفضيلة الشكر عنده ، أن الشكر يحتل مقاماً رفيعاً عند الله تعالى وقد إقترن بالذكر . لذا سنقتصر على دراسة فضيلة الشكر دون التعرض لباقي المقامات من باب أن دراسة هذا الجانب يفى بالغرض وهو الإشارة إلى الجانب العملى للمفهوم العقلى عند الغزالى .

لذا سنقدم هذا الجانب بالتعرف على فضيلة الشكر وحقيقته كما يراه طريقاً يسلكه السالكون . فهو ينطوى على جانب عملى ومجاهده علمية . وكما يرى ، أن هذه الفضيلة ، تعتمد على علم وحال وعمل . كما سنتعرف على مدى إدراك العقل لفضيلة الشكر . وإذا كان الغزالى يعتبر أن الشكر طاعة ، والطاعة لله واجبة ، فهل يعتبر أن الشكر واجب ؟ وهل هو واجب شرعى أم واجب عقلى ؟ هذا ما سيتضح من خلال ثنايا هذا البحث .

١ . طبيعة العقل

للعقل أهمية كبرى لدى الفكر الإنساني على مر العصور .
ونجد أنه في الفكر الإسلامي أخذت قضية العقل جانباً كبيراً من فكر كل من الفلاسفة
والمتكلمين . والمعتزلة وهي المدرسة العقلية في الإسلام غالوا في شأن العقل وجعلوا له
مكان الصدارة في فكرهم من حيث أنه نعمة الله على خلقه من البشر ، وبالعقل يمكن إدراك
العلل والغايات والوقوف على الحسن والقبيح . وإن كان الشرع يشترط لصحة التكليف سلامة
العقل . وبالعقل يمكن إدراك وجود الله وإدراك العناية الإلهية وبديع صنع خلق الله .

ولما كان العقل يحتل هذه المكانة وجدنا كلا من الفلاسفة والمتكلمين أدلوا بدلوهم في هذه
المسألة . ونجد أن العقل عند المتكلمين يرد على عدة معان ، منها من يعتبره قوة غريزية
فطر عليها الإنسان وبها يدرك المعقولات ، ونجد مثل هذا المعنى عند بعض السلفيين كما
ورد عند الإمام أحمد بن حنبل الذي اعتبر أن " العقل غريزة والحكمة فطنة " (١)
وهذا مؤداه أن العقل غريزة فطرية في الإنسان .

بل إن بعض الحنابلة ذهب إلى أن " العقل ضرب من العلوم الضرورية " (٢) وهذا يعنى أن
ثمة من يعتبر العقل غريزة ، والبعض يعتبره مجموعة من العلوم الضرورية . فهل هذا يعنى
التراقا في المعنى أم إتفاقاً ؟ وأين الغزالي من ذلك كله ؟ من وجهة نظر ابن تيمية أن هذا لا
يعنى إفتراقاً ولكن " كلاهما صحيح فإن العقل في القلب مثل البصر في العين يراد به الإدراك
تارة ، ويراد به القوة التي جعلها الله في العين يحصل بها الإدراك . فإن كل واحد من علم
العبد ، وإدراكه ، ومن عمله وحركته حول ، ولكل منهما قوة ، ولا حول ولا قوة إلا بالله " (٣)

(١) ابن تيمية . المعصودة في أصول الفقه . جمع شهاب الدين أبو العباس الحنبلي . دار الكتاب العربي . بيروت .
لبنان . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . ص ٥٥٦ .

(٢) على بن محمد البعلبي الحنبلي " ابن اللحام " ت ٨٠٣ هـ . المختصر في أصول الفقه . مطبوعات جامعة أم
القرى . مكة المكرمة . تحقيق الدكتور محمد مظهر . سنة ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م . ص ٣٧٠ .

(٣) ابن تيمية . الاستقامة . مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . الرياض . تحقيق الدكتور محمد
رشاد مالم . ط ١ سنة ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م . الجزء الثاني . ص ١٦٢ .

فإن كان هذا رأى ابن تيمية فما هو رأى الغزالي ؟

نجد أنه يحاول أن يقف على مختلف المعانى التى يرد عليها العقل .

ويقول " فالعقل هو أيضاً مشترك لمعان مختلفة " (١)

وهذا يعنى أن ثمة معان مختلفة يمكن أن نطلق عليها العقل ويوضح ذلك قوله :

" أنه قد يطلق ويراد به العلم بحقائق الأمور فيكون عبارة عن صفة العلم الذى محله القلب ،

والثانى أنه قد يطلق ويراد به المدرك للعلوم فيكون هو القلب أعنى تلك اللطيفة " (٢) وهذا

يفيد أنه يعنى العلم بحقائق الأمور أو الإدراك للعلوم .

" والعقل قد يطلق ويراد به محل الإدراك أعنى المدرك " (٣)

وهذا يفيد تعدد المعانى التى يمكن أن نطلق عليها معنى العقل ، وبالأجمال نجد أن طبيعة

العقل يعبر عنها كل واحد من وجهة نظره .

فنجد من يعتبره غريزة فطرية فى الإنسان كالإمام أحمد بن حنبل وبعض السلف . وذهب

الحنابلة إلى اعتباره ضرب من العلوم الضرورية .

وقال ابن تيمية كلاهما صحيح . وذكر الغزالي أن ثمة معان مختلفة يطلق عليها العقل .

كالعلم بحقائق الأمور والعقل المدرك للعلوم وصفه العالم ويراد به محل الإدراك .

ويقول الغزالي بعد ذلك قد إنكشف لك أن معانى هذه الأسماء موجودة . . . وهذه أربعة معان

يطلق عليها الألفاظ الأربعة . . . والألفاظ الأربعة بجمالها تتوارد عليها .

لذلك نجد أن أكثر العلماء قد إلتبس عليهم إختلاف هذه الألفاظ وتواردها .

وعلى ذلك يرى أن بعض العلوم الضرورية إذا أمكن أن نسميها عقلاً فهذا صحيح ولكن ما لا

يقبله هو أن يقتصر حد العقل على هذه العلوم فقط . ورفض المعانى الأخرى .

بل إنها جميعاً مسميات للعقل . ولا يرجح معنى على معنى

وهذا ما سيتضح من خلال تفسيره للاختلافات حول طبيعة العقل .

(١) الغزالي . إحياء علوم الدين . دار الجبل . بيروت . ط ١ سنة ١٤١٢ هـ ، ١٩٩٢ م . ج ٣ . ص ١١١ .

(٢) الغزالي . إحياء علوم الدين . ج ٣ . ص ١١٤ .

(٣) المصدر السابق . ج ٣ . ص ١١٥ .

٢. الاختلافات حول طبيعة العقل

إن كانت طبيعة العقل يمكن ردها إلى الغريزة الفطرية أو العلوم الضرورية أو العلم بحقائق الأمور أو الإدراك . فهذا يولد شعوراً باختلاف طبيعة العقل . وهذه المشكلة يدركها الغزالي ويوضحها بقوله أن " العقل اسم يطلق بالاشتراك على أربعة معانٍ " (١) . ولكل معنى من هذه المعاني مدلول كما أوضح ذلك الغزالي . ونجد أن بعض المتقدمين من المتكلمين يسمي الحس عقلاً بمعنى أنه معقول . وهذا قول أبي الهذيل وبعضهم يطلقه على العلم ، وإنما سمي عقلاً لأن الإنسان يمنع نفسه به عما لا يمنع المجنون نفسه عنه . (٢) وهذا التباين بين معاني العقل من الحس إلى العلم سبب في اختلاف الناس حول العقل كما يرى ذلك الغزالي . وهذا يعني أن العقل وحقيقته اختلف فيه الناس وذهل الأكثرون عن كون هذا الاسم مطلقاً على معانٍ مختلفة . فصار ذلك سبب اختلافهم . (٣) ومع ذلك يذهب البعض إلى أن تفاوت العقول لا يكون إلا بالعوارض . وأنه لا تتفاوت العقول بين الناس حيث أن " العقول لا يجوز أن تتفاوت ، لكون العقل مناط التكليف ، أي متعلقة ، ومتعلق التكليف لا يتفاوت بأصل الفطرة ، وإنما يتفاوت بالعوارض ، ولا اعتداد بذلك . والرجال والنساء في التكليف على السواء ، فلا بد من الإستواء فيما هو مناط له وهو العقل " (٤) .

ولكن يوضح الغزالي أن العقل يطلق على معانٍ يذكرها فيما يلي :-
القسم الأول : " الوصف الذي يفارق الإنسان به سائر البهائم وهو الذي استعد به لقبول العلوم النظرية . " وتدبير الصناعات الخفية الفكرية " (٥)

(١) الغزالي إحياء علوم الدين ج ١ ص ١١١ .

(٢) الأشعري مقالات الإسلاميين تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد مكتبة النهضة المصرية ط ١ ١٩٥٠م ج ٢ ص ١٥٤ .

(٣) الغزالي إحياء علوم الدين ج ١ ص ١١١ .

(٤) النسفي (حافظ الدين النسفي) ترح عمدة الأصول المكتبة العلمية باستانبول مكتبة بغداد لى وهبى ص ٧ .

(٥) الغزالي إحياء علوم الدين ج ١ ص ١١١ .

وهذا يعنى أن الإنسان بالعقل وحده إمتاز عن سائر المخلوقات وصار لديه الاستعداد للتعليم والتفكر . وبالعقل يعقل الإنسان أموره . وهذا يتفق مع من يرى العقل كالعقل الذى يحكم ويتحكم حيث " أن ذلك مأخوذ من عقل البعير ، وإنما سمي عقله عقلاً لأنه يمنع منه ، وبعضهم يرى أنه القوة على اكتساب العلم . وبعضهم يرى أنه العلم الضرورى . (١) .

وهو الذى يراه المحاسبى حيث ذكر أن العقل غريزة بها يستطيع الإنسان التعرف على مختلف العلوم ومعرفة الأشياء . وليس مجرد علوم ضرورية فقط . لذلك نراه يقول عن العقل " إنه غريزة يتهيا بها إدراك العلوم النظرية وكأنه نور يقذف فى القلب به يستعد لإدراك الأشياء . ولم ينصف من أنكر هذا ورد العقل إلى مجرد العلوم الضرورية . (٢) .

وهذا ما يراه الغزالى من أن الإنسان إنما إمتاز بامتلاكه القدرة على الإدراك ويرى أن مفارقة الإنسان البهيمية فى إدراك العلوم النظرية بغريزة يعبر عنها بالعقل . (٣) . وأن " نسبة هذه الغريزة إلى العلوم كنسبة العين إلى الرؤية . (٤) .

وعلى هذا يذهب الغزالى إلى تقدير العقل وقدرته على إصدار الأحكام العامة واستخلاصها من الأمور الجزئية .

فيقول " العلوم الكلية الضرورية من خواص العقل ، إذ يحكم الإنسان بأن الشخص الواحد لا يتصور أن يكون فى مكانين فى حالة واحدة . وهذا حكم منه على كل شخص ، ومعلوم أنه لم يدرك بالحس إلا بعض الأشخاص ، فحكمه على جميع الأشخاص زائد على ما أدركه الحس . فإذا فهمت هذا فى العلم الظاهر الضرورى فهو فى سائر النظريات أظهر . (٥) . هكذا يرى الغزالى أن من معانى العقل تلك الخصيصة التى إمتاز بها الإنسان عن سائر المخلوقات فى قدرته على التعليم واستعداداته لقبول العلوم النظرية .

(١) الأشعرى - مقالات الإسلاميين - ج ٢ - ص ١٥٤ .

(٢) الغزالى - إحياء علوم الدين - ج ١ - ص ١١١ .

(٣) المصدر السابق - ج ١ - ص ١١١ .

(٤) المصدر السابق - ج ١ - ص ١١١ .

(٥) الغزالى - إحياء علوم الدين - ج ٣ - ص ١١٩ .

القسم الثانى : " هى العلوم التى تخرج إلى الوجود فى ذات الطفل المميز بجواز الجائزات ، واستحالة المستحيلات ، كالعلم بأن الاثنين أكثر من الواحد ، وأن الشخص الواحد لا يكون فى مكانين فى وقت واحد . (١) ومثل هذا المعنى يفيد أن العقل يمكن أن يطلق على ما نسميه بالعلوم الضرورية .

وقد ورد عند المتقدمين من المتكلمين مثل هذا المعنى حيث أن " بعضهم يرى أنه العلم الضرورى (٢) كما ذكروا فى حد العقل " أنه بعض العلوم الضرورية . كالعلم بجواز الجائزات واستحالة المستحيلات (٣) ويؤكد الغزالى أن هذا رأى " صحيح فى نفسه . لأن هذه العلوم موجودة وتسميتها عقلاً ظاهراً . (٤)

ومع ذلك نجده يقرر حقيقة أنه وإن كانت بعض العلوم الضرورية يمكن أن نطلق عليها عقلاً إلا أنه يرفض تماماً أن يقتصر حد العقل على هذه العلوم فقط .

فيقول " وإنما الفاسد أن ننكر تلك الغريزة ويقال " لا موجود إلا هذه العلوم . (٥) وهذا يقرر الغزالى أن معانى العقل متعددة وهذا التعدد لا يرجع معنى على معنى ويرى أنه من الفاسد حقاً أن ننكر معنى نقرر أنه لا موجود إلا هذا .

بل إن اختلاف معانى العقل موجودة . وهذا هو ما يريد الغزالى إثباته والتأكيد عليه .
القسم الثالث : " علوم تستفاد من التجارب بمجارى الأحوال . فإن من حنكته التجارب ، وهذبه المذاهب يقال أنه عاقل فى العادة . ومن لا يتصف بهذه الصفة فيقال إنه غبي غمر جاهل . فهذا نوع آخر من العلوم يسمى عقلاً . (٦)

فإن كان القسم الأول هو ما يميز الإنسان عن غيره من المخلوقات والقسم الثانى يمثل العلوم الكلية الضرورية . فهنا علوم تستفاد من الخبرات والتجارب .

(١) المصدر السابق - ج ١ - ص ١١١ .

(٢) الأشعرى . مقالات الإسلاميين - ج ٢ - ص ١٥٤ .

(٣) الغزالى - إحياء علوم الدين - ج ١ - ص ١١١ .

(٤) المصدر السابق - ج ١ - ص ١١١ .

(٥) المصدر السابق - ج ١ - ص ١١١ .

(٦) الغزالى - إحياء علوم الدين - ج ١ - ص ١١١ .

وهذا يعنى أن العقل الأصل فى العلوم التى تستفاد من الخبرات . وإن كان هذا يعد جانباً من جوانب عدة يطلق عليها العقل . ولكن نرى المعتزلة ذهبوا إلى القول :-
 "ولسنا نمتنع من وصف العقل بأنه جوهر إذا أريد بذلك أنه الأصل للعلوم وإن كان ذلك مخالفاً للغة وللاصطلاح . فإن أرادوا به هذا المعنى فقد أصابوا المعنى وأخطأوا اللفظ . (١)
 وهذا يفيد أن اعتبار العقل أصل للعلوم أمر يتفق فيه رأى الغزالي مع المعتزلة .
 القسم الرابع : " أن تنتهى قوة تلك الغريزة إلى أن يعرف عواقب الأمور ويقمع الشهوة الداعية إلى اللذة العاجلة ويقهرها . فإذا حصلت هذه القوة سمى حاصلها عاقلاً من حيث أن إقدامه وإحجامه بحسب ما يقتضيه النظر فى العواقب " لا بحكم الشهوة العاجلة . (٢)

وهذه أيضاً من خواص الإنسان التى بها يتميز عن سائر الحيوان حيث يمكنه التمييز بين العواقب المترتبة على الأمور بصورة عقلانية . لا بحكم شهوة عاجلة مضرعة . وقد ذهب المعتزلة إلى أن " العقل عبارة عن جملة من العلوم مخصوصة متى حصلت من المكلف ، صح منه النظر والاستدلال والقيام بأداء ما كلف " (٣)
 وقالوا أن العقول لا يجوز أن تتفاوت ، لأن العقل مناط التكليف فلا يجوز أن يتفاوت . وحلا للإشكال هذا قالوا أن التفاوت إنما يكون بالعوارض وبناءً عليه " فلا بد من الإستواء فيما هو مناط له وهو العقل . " (٤)

وفى قول المعتزلة بأن العقل جملة من العلوم بها يصح النظر والاستدلال اقتراب من رأى الغزالي القائل بأن العاقل يملك من قوة الغريزة ما يمكنه من إدراك عواقب الأمور فهذا فى حاجة إلى استدلال ونظر . أما بخصوص تفاوت العقول فقالوا إنما يكون بالعوارض .

(١) القاضى عبد الجبار . المعنى . الجزء الحادى عشر . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر . الدار المصرية للتأليف والترجمة . القاهرة . مطبعة مصطفى البابى الحلبي وشركاه . ١٣٨٢ هـ ، ١٩٦٥ م . ص ٣٧٧ .

(٢) الغزالي . إحياء علوم الدين . ج ١ . ص ١١٢ .

(٣) القاضى عبد الجبار . المعنى . ج ١ . ص ٣٧٥ .

(٤) على بن محمد البعلبلى الحنبلى "ابن اللحام" . المختصر فى أصول الفقه . ص ٣٨ .

ولكن نرى أن العقول متفاوتة الأفهام . ولذلك أورد الغزالي أربعة أقسام في مفهوم العقل وهذا يعنى أن ثمة إختلافات عدة في "حد العقل" .

ويرجع هذا إلى الاختلاف والتفاوت . هذا أمر محس ومعقول وأيدد النص . وقد جعل الله تعالى الناس درجات متفاوتة بل وجعل البعض درجات فوق بعض .

لقوله تعالى " بعضهم فوق بعض درجات " (١)

فالعقل فضل من الله وموهبة منه وفضل الله تتفاوت بحسب قابليته المحل واستعداداته ، فيزيد وينقص لكونه فاعلاً مختاراً ، ألا يرى في بعض الأطفال أنه يجرى على يده ولسانه بعقله ما يعجز عنه الرجل المسن (٢) والإجماع " بأن كل الناس يقولون عقل فلان قليل ، وعقل فلان أكثر من عقل فلان ، وفلان غير عاقل . " (٣)

وهذا يعنى أن الاختلاف حول طبيعة العقل إنما يرجع إلى تعدد معانى العقل كما ذكرها الغزالي . ونجد أن التقسيم الوارد عند " الأول هو المنيع والثاني هو الفرع الأقرب إليه والثالث فرع الأول والثاني ، إذ بقوة الغريزة والعلوم الضرورية تستفاد علوم التجارب . والرابع هو الثمرة الأخيرة وهى الغاية القصوى . فالأولان بالطبع والأخيران بالاكتمساب (٤)

وعلى هذا يصرح الغزالي بالاختلاف في العقل بقوله " قد اختلف الناس في تفاوت العقل " (٥) ويبين كنه هذا الاختلاف والتفاوت بقوله " التفاوت يتطرق إلى الأقسام الأربعة

(١) سورة الزخرف آية ٣٢

(٢) النفسى - شرح عمدة الأصول - ص ٨.

(٣) محفوظ. بن أحمد بن الحسن اللوذائى - التمهيد فى أصول الفقه - مطبوعات جامعة أم القرى - مكة المكرمة -

ط ١ - ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٥ م - تحقيق د. مفيد محمد ود. محمد بن على بن إبراهيم - ج ٢ - ص ٥٥.

(٤) الغزالي - إحياء علوم الدين - ج ٣ - ص ١١٣.

(٥) الغزالي - إحياء علوم الدين - ج ١ - ص ١١٤.

سوى القسم الثانى وهو العلم الضرورى بجوارز الجائزات واستحالة المستحيلات . فإن من عرف أن الإثنين أكثر من الواحد عرف أيضاً استحالة كون الجسم فى مكانين وكون الشئ الواحد قديماً وحادثاً ، وكذا سائر النظائر ، وكل ما يدركه محققاً من غير شك . وأما الأقسام الثلاثة فالتفاوت تنظر إليها .^(١)

هكذا يذهب الغزالى إلى إيضاح كيفية الاقرار باختلاف وتفاوت العقول . حيث أن إنقسام الناس إلى من ينتبه من نفسه ويفهم وإلى من لا يفهم إلا بتغذيه وتعليمه وإلى من لا ينفعه التعليم أيضاً ولا التنبيه .^(٢)

بل وفى النهاية يقرر أن " إختلاف النفوس فى غريزة العقل "^(٣) وهذا ما نراه أن العقل من حيث هو كذلك فهو قسمة بين جميع البشر فكل إنسان له عقل ولكن يأتى الاختلاف فى تفاوت الافهام والقدرات العقلية فهذا ذكر وهذا غبى وبينهما درجات متفاوتة من المستويات . بل إن الله تعالى جعل الناس درجات سواء فى الأرزاق أو الافهام وهذه حقيقة يقررها المنطق والشرع .

أى أن العقل من حيث كونه كذلك فهو موجود عند سائر الخلق من البشر ولكن يأتى التفاوت والاختلاف من تفاوت واختلاف قدرات ذلك العقل . وعلى هذا يمكن القول أن الاختلاف ليس على العقل من حيث هو ذلك ولكن على القدرات والإمكانات والطاقة على التعقل فهى تختلف من إنسان لآخر . قد تزيد وقد تنقص .

وعلى ذلك يذهب إلى القول قد يكون سبب التفاوت فى العلم المعرف لغائلة تلك الشهوة . فإن كان التفاوت من جهة الشهوة لم يرجع إلى تفاوت العقل ، وإن كان من جهة العلم فقد سمينا هذا الضرب من العلم عقلاً أيضاً ، فإنه يقوى غريزة العقل .

فيكون التفاوت فيما رجعت التسمية إليه . وقد يكون بمجرد التفاوت فى غريزة العقل . ولذلك يؤكد على أن العقل فى ميدان العقيدة يجب أن يسترشد بالشرع حتى يأمن عواقبه . هذا ما سيتضح فى التعرف على شرف رتبة العقل .

(١) الغزالى . إحياء علوم الدين . ج ١ . ص ١١٤ .

(٢) المصدر السابق . ج ١ . ص ١١٥ .

(٣) المصدر السابق . ج ١ . ص ١١٥ .

٢. شرف العقل

إذا كان الإنسان إنساناً بما يعقل ، فقد ميزه الله تعالى عن سائر المخلوقات بالعقل ولهذا يكون للعقل شرف أيما شرف . ويرى الغزالي أن أهمية وشرف العقل أمر واضح " فشرف العقل مدرك بالضرورة " (١)

وخصوصاً أنه بالعقل يدرك الإنسان المصلحة الفائقة في كسب سعادة الدنيا وكذلك السعادة الأخروية وذلك بالعقل المسترشد بالنور الإلهي والسنة النبوية .
" فكيف لا يشرف ما هو وسيلة السعادة في الدنيا والآخرة " (٢)

لأن الغزالي يعتبر العقل في مكانه سامية - العقل منبع العلم ومطلقه وأساسه . (٣) وهذه الشرفية والدرجة إنما من كون العقل منبع العلوم وأساسها .

ويرى الشهرستاني أنه " لا تعرف المعارف إلا بالعقل ولا تجب المعارف إلا بالسمع " (٤) .
بمعنى أن العقل يدرك المعارف إدراكاً علمياً ولكن الوجوب الشرعي إنما يدركه العقل من خلال السمع وحول هذا المعنى يقول الغزالي " العلوم العقلية تنقسم إلى دنيوية وأخروية ... وقوة العقل لا تفي بالأمرين جميعاً في الغالب " (٥)

أي التعرف على العلوم الدنيوية على اختلافها يكون بالعقل . إما التعرف على مرادات الله تعالى من عبادته فمرجعه الشرع لأن العقل لا يملك القدرة على الوفاء بالاثنتين معاً .
لأن مرادات الله تعالى متمثلة في أوامره ونواهيه تعالى وهذا ما ورد بالشرع .

" ولتميز ما يحبه الله تعالى عما يكرهه مدركان ، أحدهما السمع ومستنده الآيات والأخبار ، والثاني بصيرة القلب وهو النظر بعين الاعتبار وهذا الأخير عسير ، فلذلك أرسل الله تعالى الرسل " (٦)

(١) الغزالي - إحياء علوم الدين - ج ١ - ص ١٠٨ .

(٢) المصدر السابق - ج ١ - ص ١٠٨ .

(٣) المصدر السابق - ج ١ - ص ١٠٨ .

(٤) الشهرستاني - نهاية الإقدام في علم الكلام - ص ٣٩٣ .

(٥) الغزالي - إحياء علوم الدين - ج ٣ - ص ١٣١ .

(٦) الغزالي - إحياء علوم الدين - ج ٤ - ص ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

وفى الشرع تبيان لحدود الله تعالى فالعقل وإن أدرك المعقولات إلا أنه يتعرف على المواردات العلية والحدود الإلهية من خلال التنزيل .

و " إعلم أن القلب بغريزته مستعد لقبول حقائق المعلومات ولكن العلوم التى تحل فيه تنقسم إلى عقلية وإلى شرعية ، والعقلية تنقسم إلى ضرورية ، ومكتسبة ، والمكتسبة إلى دنيوية وأخروية ، وأما العقلية فتعنى بها ما تقضى بها غريزة العقل ولا توجد بالتقليد والسمع . وهى تنقسم إلى ضرورية لا يدرك من أين حصلت وكيف حصلت ... وإلى علوم مكتسبة وهى الاستفادة بالتعليم والاستدلال وكلا القسمين يسمى عقلاً . (١)

و " أن ما لا يعلم بالضرورة ينقسم إلى ما يعلم بدليل العقل دون الشرع . وإلى ما يعلم بالشرع دون العقل ، وإلى ما يعلم بهما (٢)

وهنا نجد شرف العقل فى إدراكه مختلف العلوم الدنيوية والدينية . حيث يكون أدراكه للعلوم الدنيوية بالنظر والتقدير والتفكير ويكون إدراكه للعلوم الشرعية بالعقل والسمع ويزيد فى شرف العقل تبصره .

" فمثال العقل البصر السليم .. ، ومثال القرآن ، الشمس المنتشرة الضياء . . . فالمعرض عن العقل بنور القرآن ، مثاله المعرض لنور الشمس مغمضا للأجفان فلا فرق بينه وبين العميان . (٣)

فشرف العقل يستمد من استبصاره ونقائه من الكدورات . كما أن " القلب جار مجرى العين وغريزة العقل فيه جارية مجرى قوة البصر فى العين . (٤)

هكذا يرى الغزالي أن العقل أشرف صفات الإنسان لأنه به يكتمل التكليف وتدرج العلوم . فشرف الرتبة أمر لا يحتاج إلى تكلف فى إظهاره لاسيما وأن شرف العلم أن لا نختلف عليه والعقل منبع العلم ومطلعه وأساسه ، والعلم يجرى منه مجرى الثمرة من الشجر والنور من الشمس والروية من العين .

(١) الغزالي - إحياء علوم الدين - ج ٣ - ص ١٢٩ .

(٢) الغزالي - الإقتصاد فى الاعتقاد - المطبعة الأدبية بالقاهرة ط ١ - ص ٩٤ .

(٣) المصدر السابق - ص ٣ .

(٤) الغزالي - إحياء علوم الدين - ج ٣ - ص ١٣٠ .

• وليس يخفى أن العلوم الدينية وهى فقه الآخرة إنما تدرك بكمال العقل وصفاء الذكاء والعقل أشرف صفات الإنسان . . . إذ به تقبل أمانه الله أو به يتوصل إلى جوار الله سبحانه . وأمل عموم النفع فلا يستراب فيه ، فإن نفعه وثمرته سعادته الآخرة .^(١) هكذا يقدر قيمة العقل وشرف رتبته .

العلوم العقلية غير كافية فى سلامة القلب وإن كان محتاجاً إليها . كما أن العقل غير كاف فى إستدامه صحة أسباب البدن بل يحتاج إلى معرفة خواص الأدوية والعقاقير بطريق التعلم من الأطباء . أو مجرد العقل لا يهتدى إليه . ولكن لا يمكنه فهمه بعد سماعه إلا بالعقل . فلا غنى بالعقل عن السماع . ولا غنى بالسماع عن العقل . فالداعى إلى محض التقليد مع عزول العقل بالكلية جاهل . والمكتف بمجرد العقل عن أنوار القرآن والسنة مغرور . . . فكن جامعاً بين الأصلين . فإن العلوم العقلية كالأغذية ، والعلوم الشرعية كالأدوية .^(٢) وبناءً على ذلك فالعقل وحدة لا يكفى وإن كان قادراً على إدراك مختلف العلوم الدينية والدنيوية إلا أنه لا غنى له عن السماع .

بل ويربط الغزالي بينهما فلا غنى للسماع عن العقل إذ بدون العقل يبطل التكليف لمن سلب عقله . كما أنه لا غنى عن العقل للسماع لأن مجرد العقل لا يهتدى . فإن كان شرف الإنسان بامتلاكه العقل . وبالعقل يستبصر الإنسان طريق السعادة فى الدنيا والآخرة . كما أن العقل منبع العلوم ومصدرها . حيث لا تعرف العلوم والمعارف إلا بالعقل . وإن كانت العلوم العقلية من دنيوية وأخروية فإن العقل يمتلك ناصية الأمور فى العلوم الدنيوية بينما يرى الغزالي أن العلوم الأخروية لما فيها من محارم وحدود وهذه الحدود مصدرها الشرع .

لذا كان العقل لا يفى بالأمرين معاً ولكن مرادات الله تعرف من عند الله . فيتكامل العقل مع النقل . وشرف رتبة العقل أنه يدرك المعارف . ويدرك النقل بالعقل وبدونه تسقط التكاليف . ويظهر ذلك من خلال التعرف على القدرات والحدود العقلية .

(١) المصدر السابق . ج ١ . ص ٢٢ .

(٢) الغزالي إحياء علوم الدين ج ٣ ص ١٣٠ .

٤. قدرات وحدود

إذا كان الغزالي يقدر قيمة العقل وشرف رتبته إلى حد الربط بين العقل والشرع ربطاً تلازمياً
 " فلا غنى بالعقل عن السماع ولا غنى بالسماع عن العقل .^(١)

بل يقرر أن " العقل أشرف صفات الإنسان^(٢)

فهل هذه الشرفية العقلية ترقى إلى حد القدرات والحدود العقلية بمعنى العقل على شرفه هل
 يستطيع وحده أن يدرك الحسن والقبح في الأشياء. وبإدراك ذي بدء ترى أن مسألة الحسن
 والقبح من المسائل الكلامية الهامة التي وردت لدى المتكلمين فإن كان الحسن والقبح يمكن
 - أن يرد على وجوده ثلاث فاما أن يكون الحسن حسن لذاته والقبح قبيح لذاته .
 - وإما أن يكون الحسن حسن بصفته والقبح قبيح لصفته .
 - والأمر الثالث هو أمر تعلقهما بالثواب أو العقاب .

" وإنه لا نزاع في أن الأولين مأخذهما العقل ، وإنما النزاع في الثالث .^(٣)

وهذا يعني أن الحسن أو القبح لذاته والحسن أو القبح لصفته يمكن للعقل إدراك ذلك . أما
 كون الحسن متعلق بالثواب والقبح متعلق بالعقاب فهذا فيه نظر .

" فالحسن والقبح قد يعني بهما كون الشيء ملائماً للطبع أو متأخراً ، وبهذا التفسير لا نزاع
 في كونهما عقليين . وقد يراد بهما كون الشيء صفته كمال أو صفة نقص ، كقولنا العلم
 حسن والجهل قبيح . ولا نزاع أيضاً في كونهما عقليين بهذا التفسير . وإنما النزاع من كون
 الفعل متعلق بالثواب عاجلاً وعقابه أجلاً .^(٤)

(١) الغزالي - إحياء علوم الدين ج ٣ ص ١٣٠ .

(٢) المصدر السابق ج ١ ص ٢٢ .

(٣) الشوكاني - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول - طبع مصطفى البابي الحلبي ط ١
 سنة ١٣٥٦ هـ ، ١٩٣٧ م ص ٧ .

(٤) محمد بن عمر بن الحسين الرازي ت ٦٠٦ هـ . - المحصول في علم أصول الفقه - مطبوعات جامعة
 الإمام / محمد بن سعود الإسلامية - الرياض سنة ١٤٠١ هـ ، ١٩٨١ م - تحقيق طه جابر العلواني - الجزء
 الأول - ص ١١٦ .

ويذهب الغزالي إلى القول بأن الحسن عندنا ما حسنة الشرع بالحث عليه ، والقبيح ما قبحه بالزجر عنه والذم عليه . (١) وهذا يعنى أنه يرد الثواب أو العقاب إلى الشرع حيث بأوامره ونواهيه ندرك الحق أو القبيح من ناحية . ومتعلقهم من ذم أو مدح ، عقاب ، أو ثواب .

كما إن الغزالي يوضح مجال العقل بقوله إن استحسان مكارم الأخلاق واستقباح الكذب أطبق عليه العقلاء مع تفاوت قرائنهم . (٢)

وهذا يفيد أن للعقل القدرة على الاستحسان أو الاستقباح للأفعال . أما ثواب ذلك أو العقاب فيرجعه الغزالي إلى المصدر الشرعى حيث حدود الله وأوامره ونواهيه وهى المحددات للثواب والعقاب بقدر الامتثال والانصياع . ويذهب الجوينى إلى أن أوامر الشرع ونواهيه إنما هى المرجع فى التحسين أو التقبيح لقوله " من أحكام الشرع التقبيح أو التحسين ، وهما راجعان إلى الأمر والنهى ، فلا يقيح شئ فى حكم الله تعالى لعينه كما لا يحسن شئ لعينه . " (٣) وهذا رأى لا يدع مجالاً للعقل فى هذه المسألة إنما مردها للشرع .

وفى هذا رد على القائلين بالتحسين لذاته أو التقبيح لذاته . وسلك هذا الطريق الحنابلة أيضاً بقولهم " وطريق وجوب النظر والاستدلال فى معرفة الله سبحانه السمع دون قضية العقل ، ولا مجال للعقل فى تحسين شئ من المحسنات ، ولا تقبيح شئ من المقبحات . ولا إثبات شئ من الواجبات ، ولا تحريم شئ من المحظورات ، ولا تحليل شئ من المباحات . فإنما يعلم ذلك من جهة الرسل الصادقين من قبل الله تعالى ، ولو لم يرد الحكم والأمر من قبل الله تعالى لما وجب على العقلاء معرفة شئ من ذلك . " (٤)

(١) الغزالي . المنحول من تعليقات الأصول . دار الفكر . دمشق . ط ٢ سنة ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م . تحقيق الدكتور محمد حسن هينو . ص ١٢ .

(٢) المصدر السابق . ص ١٢ .

(٣) أبو المعالى عبد الملك بن عبد الله الجوينى ت ٤٧٨ هـ . البرهان فى أصول الفقه . تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب . توزيع دار الأنصار بالقاهرة . ط ٢ . سنة ١٤٠٠ هـ . ج ١ ص ٨٧ .

(٤) القاضى أبو يعلى محمد بن الحسين الفرار الحنبلى ت ٤٥٨ هـ . المعتمد فى أصول الدين . تحقيق وديع زيدان حداد . دار المشرق ببيروت . لبنان . ص ٢١ .

وهذا يفيد أنه لو لم يرد الشرع بتحسين الحسن أو تقبيح القبيح لما وجب، وأنه لا يجب شئ إلا ما ورد به النص القرآني والحديث النبوي .

ولكن عند ابن القيم * تحقيق القول في هذا الأصل العظيم أن القبيح ثابت للفعل في نفسه ، وأنه لا يعذب الله عليه إلا بعد إقامة الحجة بالرسالة . (١) .

ويذهب المعتزلة إلى تحقيق القول في هذه المسألة فيقول القاضي عبد الجبار * والطريق إلى معرفة أحكام هذه الأفعال ، من وجوب وقبح وغيرها ، هو كالطريق إلى معرفة غير ذلك . ولا يخلوا إما أن يكون ضروريا أو مكتسبا ، والأصل فيه أن أحكام هذه الأفعال لابد من أن تكون معلومة على طريق الجملة ضرورة ، وهو الموضع الذي يقول إن العلم بأصول المقبحات والواجبات والمحسنات ضروري . وهو من جملة كمال العقل . ولو لم يكن ذلك معلوما بالعقل لصار غير معلوم أبدا . لأن النظر والاستدلال لا يتأتى إلا ممن هو كامل العقل ، ولا يكون كذلك إلا وهو عالم ضرورة بهذه الأشياء ليتوجه عليه التكليف . (٢) .

وفي حين يعول القاضي عبد الجبار على العقل في إدراك المحسنات والمقبحات والواجبات وأن هذا العلم ضروري . بل ويعتبره من جملة كمال العقل . وصار متوجه عليه التكليف .

بينما نجد أن الغزالي مع إعتباره أن الاستحسان والاستقباح مدرك بالضرورة لقوله * وإن استحسان مكارم الأخلاق من الشكر والاحسان وإنقاذ الغرقى والهلكى ، واستقباح الكذب والإيلاء ، أطبق عليه العقلاء مع تفاوت قرائهم ، فدل على أنه مدرك بالضرورة . (٣) .

فإن كان المعتزلة ترى أ، العقل وحده يدرك الحسن والقبح في الأشياء والأفعال . وأن هذا الإدراك من الضروريات ومن جملة كمال العقل . لأن النظر والاستدلال يأتى ممن هو كامل العقل لذا وجب عليه التكليف

لكن الغزالي مع إعتباره أن الإستحسان والإستقباح مدرك بالضرورة .

(١) أبو عبد الله محمد بن أبى بكر (ابن القيم الجوزية) مفتاح دار السعادة . دار المشرق . بيروت . لبنان .

تحقيق الدكتور وديع زيدان حداد . ج ٢ . ص ٧ .

(٢) القاضي عبد الجبار . المحيط بالتكليف . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانتباء والنشر . الدار المصرية للتأليف والترجمة . تحقيق عمر السيد عزمى . ص ٢٣٤ .

(٣) الغزالي . المنحول من تعليقات الأصول . ص ١٢ .

فهذا يعنى أن العقل مدرك بالضرورة القبح والحسن لكن التحسين والتقبيح عند الغزالي وما يترتب عليه من ثواب وعقاب إنما يكون مصدره الشرع لقوله " لا يستدرك حسن الأفعال وقبحها بمسالك العقول ، بل يتوقف دركها على الشرع المنقول ، فالحسن عندنا ما حسنه الشرع بالحث عليه ، والقبيح ما قبحه بالزجر عنه والذم عليه . " (١) ولتحقيق مثل هذه المسألة نرى أنه يجب أن نفصل بين الحسن والقبح وتعلقهما بالثواب والعقاب . ونحن نرى أن المعتزلة على حق في قولهم أن الحسن والقبح ثابتان في الأفعال في نفسها . لما ورد بالقرآن الكريم ما يؤكد ذلك " إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى . " (٢)

فهنا العدل والإحسان والمودة لذى القربى من الأمور التى يحسنها العقل ويدركها والفحشاء والمنكر والبغى من الأمور القبيحة التى يدرك العقل قبحها . وهذا ما أيدته الآيات البينات . فجاء الأمر بالحسن والنهى عن القبح .

وكذلك قولهم أن العقل يدرك فى الأشياء الحسن والقبح أمر يتفق مع النص القرآنى " لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا فى أصحاب السعير " (٣) وقوله تعالى " لعلمكم تعقلون " (٤) و " كذلك نفصل الآيات لقوم يعقلون " (٥)

وهذه الآيات البينات وغيرها مما يدل على قدرة العقل فى الإدراك للحسن والقبح . وإذا أردنا الوقوف على الحسن والقبح نرى أنهما " بمعنى ملائمة الطبع ومنافقته ، وصفه الكمال والنقص عقلى ، وبمعنى ترتب الذم عاجلا والعقاب أجلا شرعى خلافا للمعتزلة " (٦)

(١) الغزالي . المنحول من تعليقات الأصول . ص ٨٠ .

(٢) الأعراف ١٥٧ .

(٣) البقرة ٢١ ، آل عمران ٦٥ ، الأنبياء ١٠ .

(٤) البقرة ٧٣ .

(٥) الروم ٢٨ .

(٦) ناج الدين عبد الوهاب بن المكي ت ٧٧١ هـ . جمع الجوامع . وعليه حاشية الثنائى . مطبعة مصطفى

البابى الحلبي بمصر . ط ٢ . سنة ١٣٥٦ هـ ، ١٩٣٧ م . ج ١ . ص ٥٨ .

أى أن تعلق الحسن القبح بالثواب والعقاب فهذا التعلق مأخوذ من الشرع .
ولكننا نجد عند المعتزلة أن الحسن والقبح إما لصفات الأفعال أو لذواتها وثابتان للأفعال .
بمعنى أن - المعتزلة متفقون فيما بينهم على أن الحسن والقبح ثابتان للأفعال ، إما لذواتهما ،
أو لصفة من صفاتها ، أو بالنظر إلى الأمور الاعتبارية ، وأن العقل يدرك ذلك فيها ، فيترتب
الثواب على حسنهما ، والعقاب على قبحها من غير إنتظار للشرع . (١) .
وعلى ذلك يذهب المعتزلة إلى القول - أن الحسن والقبح يستوى فى معرفتها الملحد
والموحد . (٢) .

وذلك لأن من يمتلك العقل يمتلك القدرة على معرفة الحسن والقبح لا فرق فى ذلك فى عقيدة
أو أخرى . وإن كان جاهلا بالشرع .

- ومعلوم أن الملحدة يعرفون قبح الظلم وإن لم يعرفوا النهى والناهى . (٣) .
ومرجع ذلك عندهم - أن كل عاقل يعلم لكمال عقله قبح كثير من الآلام كالظلم الصريح وغيره
، وحسن كثير منها كذم المستحق للذم وما يجرى مجراه . (٤) .
- أما الحسن فهو إذا فعله القادر عليه لم يستحق الذم على وجهه ، أما القبيح فهو فعل له
تأثير فى إستحقاق الذم . (٥) .

وعلى هذا نجد أن إجماع المعتزلة على التحسن والتقبيح إنما يرجع إلى اعتقادهم أن الحسن
والقبح ثابتان للأفعال لذاتها أو لصفاتها - مما يترتب عليه المدح أو الذم . ولكن الرأى الآخر
الذى يرى أن الحسن والقبح لا يترتب عليه ذم ولا مدح إلا ما أوجبه الشرع .

(١) القاضى عبد الجبار . فضل الاعتزال . طبقات المعتزلة . لأبى القاسم البلخى . والقاضى عبد الجبار والحائى
الجسمى . تحقيق فؤاد سيد . الدار القوفيقية للنشر . تونس سنة ١٣٩٣هـ . ص ١٣٩ .
(٢) القاضى عبد الجبار . المحيط بالتكليف . ص ٢٥٣ .
(٣) القاضى عبد الجبار . شرح الأصول الخمسة . تحقيق الدكتور عبد الكريم قاسم . مكتبة وهبه القاهرة . ط ١
سنة ١٣٨٤هـ ، ١٩٦٥م . ص ٣١١ .
(٤) المصدر السابق ص ٤٨٤ .
(٥) أبو الحسن محمد بن على بن الطيب البصرى المعتزلى . ت ٤٣٦هـ . المعتمد فى أصول الفقه دار الكتب
العلمية . بيروت لبنان . ط ١ سنة ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م . ج ١ . ص ٤ .

حيث ذهب البعض إلى القول أن المعتزلة لم يقصدوا بقولهم أن العقل يدرك فى الأشياء الحسن والقبح ويستنبع ذلك أن يكون العقل هو الحاكم من دون الشرع .

بل كانت هناك نظره منصفه غير متزمته وأصحاب هذا الرأى قالوا أن الحاكم عند المعتزلة هو الله تعالى مثل سائر أهل الحق من المسلمين . ولكن غايه ما يصبون إليه هو مقدرة العقل على التعرف وإدراك حسن الحسن وقبح القبح ثم يأتى الشرع ليؤكد ما أدركه العقل من الحسن أو القبح .

فالمعتزلة ما عنوا بقولهم : إن العقل يحسن ويقبح ، أن العقل يوجب كون بعض الأفعال حسنا وبعضها قبيحا . فإن العقل ضرب من العلوم الضرورية . وهو العلم بما يجب ويجوز ويستحيل ، والعلم لا يوجب للمعلوم الذى يتعلق به صفة زائدة . بل يكون متعلقا به على ما هو عليه . فإن كان حسنا علم على ما هو عليه . وكذا إن كان قبيحا علم على ما هو عليه . وإنما يحسن بعض الأفعال ويقبح بعضها لوقوعها على وجه أحوال لأجله تلك الصفة كانت حسنه أو قبيحة . وكان العقل عندهم يكشف عن حسن الحسن وقبح القبح لا أنه يوجب ذلك .^(١) أى أن العقل يكشف الحسن والقبح ولا يوجبه . ونرى الغزالي يقول بأن العقل يتوقف إدراكه للحسن والقبح على الشرع .

لقوله " ولا يستدرك حسن الأفعال وقبحها بمسالك العقول ، بل يتوقف دركها على الشرع المنقول . " ^(٢) بمعنى أن العقل لا يوجب الحسن والقبح ولكن مصدر ذلك الشرع .

ويقول المنصفون للمعتزلة " أن المعتزلة لم يقولوا بأن العقل يطلع على تفاصيل تلك الأحكام الثابتة للأشياء بل قالوا إن العقل يحكم بذلك إجمالا وقد يطلع على تفاصيلها إما بالضرورة أو النظر . " ^(٣) بمعنى أن العقل لا يضع أحكاما ثابتة بالحسن والقبح . ولكن يدرك الحسن والقبح إجمالا إما بالضرورة أو بالنظر .

(١) أبو الفتح أحمد بن على بن برهان البقداوى . ت ٥١٨ هـ . الوصول إلى الأصول . تحقيق الدكتور عبد

الحميد على أبو زيند . مكتبة المعارف . الرياض . ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م . ج ١ . ص ٥٨ .

(٢) الغزالي . المنحول من تعليقات الأصول . ص ١٢ .

(٣) الشيخ حسن العطار . ت ١٢٥٠ هـ . حاشية العطار على جمع الجوامع . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان

ج ١ . ص ٧٩ .

والمعتزلة لا يجعلون العقل هو الحاكم ، بل يوافقوننا على أن الحاكم هو الله تعالى ، وليس
محل النزاع بيننا وبينهم في أن العقل هل يدرك الحكم من غير إفتقار إلى الشرع أو لا ،
ف عندهم . نعم ، لقولهم إن الأفعال في حد ذاتها ، بقطع النظر عن أوامر الشرع ونواهيه ، يدرك
العقل أحكامها وتستفاد منه . وإنما يجئ : الشرع مؤكداً لذلك ، فهو كاشف لتلك الأحكام التي
أثبتها العقل . (١) .

وهذا يتفق مع قول القاضي عبد الجبار " لأننا جوزنا ورود السمع ليكشف في التفصيل عما
يقرر جملته في العقل . (٢) " وهذا يفيد أن العقل يدرك إجمالاً والشرع يكشف تفصيلاً .
" وأعلم أن المعتزلة لا ينكرون أن الله تعالى هو الشارع لأحكام وإنما يقولون أن العقل يدرك
أن الله شرع أحكام الأفعال بحسب ما يظهر من مصالحها ومفاسدها فهي طريق عندهم إلى
العلم بالحكم الشرعي . (٣) .

بمعنى أن الشرع يضع الحكم والعقل يعلم بالحكم الشرعي .
و " لا حكم إلا من الله تعالى بإجماع الأمة ، " كما في كتب بعض المشايخ أن هذا عندنا وعند
المعتزلة الحاكم العقل ، فإن هذا مملاً يجتزئ عليه أحد ممن يدعى الإسلام بل إنما يقولون :
إن العقل معرف لبعض الأحكام الإلهية سواء ورد به الشرع أو لا (٤) . فالحكم من عند الله
والتعرف على الحكم للعقل .

بمعنى أن العقل يمتلك من القدرة العقلية على إدراك أن هذا حسن وهذا قبيح وهذا مما يميزه
العقل بمجرده . ويأتى الشرع بما يوضح الأحكام بحسب ما يظهر من مصالحها ومفاسدها .

- (١) عبد الرحمن بن جاد الله البنانى . ت ١١٩٨ هـ . حاشية البنانى على جمع الجوامع للسبكي . مطبعة
مصطفى البابي الحلبي ط ٢ . ١٣٥٦ هـ ، ١٩٣٧ م . ج ١ . ص ٥٦ .
- (٢) القاضي عبد الجبار . المغنى . الجزء الخامس عشر . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانتباء . ص ١١٧ .
- (٣) على بن عبد الكافي السبكي . ت ٧٥٢ هـ . الإيهاج في شرح المنهاج . مكتبة الكليات الأزهرية . وعبد
الوهاب بن علي السبكي . ت ٧٧١ هـ . القاهرة . ط ١ . ١٤٠١ هـ ، ١٩٨١ م . تحقيق د. شعبان محمد
إسماعيل . ج ١ . ص ٣٤ .
- (٤) محمد نظام الدين الأنصارى . ت ١١٨٠ هـ . فواتح الرحموت . دار إحياء التراث العربى ، بيروت . لبنان
ج ١ . ص ٢٥ .

كما أنه لا غنى لأحدهما عن الآخر حيث يصرح ويقول : فلا غنى بالعقل عن السماع . ولا غنى بالسماع عن العقل . (١) وقد إستقص أبو الحسن الآمدي ما ذكره من الحجج وبين أنها عامتها فاسده وذكر هو حجة أضعف من غيرها ، وهو أن الحسن والقبح عرض . والعرض لا يقرم بالعرض ، فإن إثبات هذا لا يحتاج إلى قيام العرض بالعرض كما نوصف الأعراض بالصفات . وجميع ذلك قائم بالعين الموصوفة فتقول هذا سواد شديد وهذه حركة سريعة وبطيئة وهم يسلمون أن كون الفعل صفة كمال أو صفة نقص ، أو ملائما للفاعل أو منافرا له ، وقد يعلم العقل . وهذه صفات للفعل وهي قائمة بالموصوف ومن الناس من يظن أن الحسن والقبح صفة لازمة للموصوف ، وأن معنى كون الحسن صفة ذاتية له/هذا مغاير/ وليس الأمر كذلك . بل قد يكون الشيء حسنا في حال وقبيحا في حال ، كما يكون نافعا ومحبوبا في حال وضاراً وبغيضاً في حال . والحسن والقبح يرجع إلى هذا . وكذلك يكون حسنا في حال وسينا في حال باعتبار تغير الصفات . والحسن والقبح من أفعال العباد يرجع إلى كون الأفعال نافعه لهم وضارة لهم . وهذا مما لا ريب فيه أنه يعرف بالعقل . (٢)

ويوضح الغزالي عدم التعارض بين النص والعقل بل وتكاملهما لأن الغاية واحدة . فمثال العقل البصر السليم عن الآفات والأذواء ، ومثال القرآن الشمس المنتشرة الضياء . . . فالمعرض عن العقل مكتفيا بنور القرآن مثاله المعرض لنور الشمس مغمضا للأجفان فلا فرق بينه وبين العميان . (٣) هذه حقيقة يقرها الغزالي بضرورة تكامل العقل والشرع وعدم تعارضهما . ويوضح ابن تيمية مثل هذا المعنى بقوله إن البشر مفطورون على استحسان الحسن واستهجان القبيح لقوله : فالإنسان من نفسه يجد من لذة العدل والصدق والعلم والإحسان والسرور وكذلك ما لا يجده من الظلم والكذب والجهل والناس الذين وصل إليهم ذلك . والذين لم يصل إليهم ذلك ، يجدون من أنفسهم من اللذة والفرح والسرور بعدل العادل وبصدق الصادق ، وعلم العالم وإحسان المحسن ما لا يجدونه في الظلم والكذب والجهل والإساءة ولهذا يجدون في أنفسهم محبة لمن فعل ذلك ، وثناء عليه ودعاء له .

(١) الغزالي - إحياء علوم الدين - ج ٣ - ص ١٣٠ .

(٢) ابن تيمية . الرد على المنطقيين ص ٤٢٢ .

(٣) الغزالي - الاقتصاد في الاعتقاد ص ٣ .

وهم مخطوون على محبة ذلك واللذة به . لا يمكنهم دفع ذلك عن أنفسهم كما فطسروا على وجود اللذة بالأكل والشرب والأكم بالجوع والعطش . (١) .

فهذا دليل عقلى على أن الله تعالى أودع فى الإنسان فطره إدراك الحسن والقبح واستحسان الحسن واستهجان القبح . مثل هذه الأمور للعقل قدرة فطرية فى إدراكها . ويؤكد ذلك المعنى أيضا ابن القيم حيث ذكر - أن الله سبحانه فطر عباده على استحسان الصدق والعدل والعفة والإحسان ومقابلة النعم الشكر وفطرهم على استقباح أضرارها . ونسبة هذا إلى خطرهم وعقولهم كنسبة الحلو إلى أذواقهم . وكنسبة رائحة المسك ورائحة النتن إلى مشامهم ، وكنسبة الصوت اللذيذ وضده إلى أسماعهم . وكذلك كل ما يدركونه بمشاعرهم الظاهرة والباطنة ، فيفرقون بين طيبه وخبيثه ونافعه وضاره . (٢) .

فها هنا تقدير لقدرات وحدود العقل الذى يمكنه بالفطرة إدراك الحسن والقبح ويؤكد الغزالي على ضرورة تكامل العقل والنقل وأنه لا غنى لأحدهما عن الآخر كما أنه لا تعارض بينهما . فالعلوم العقلية كالأغذية والعلوم الشرعية كالأدوية . (٣) .

وكلاهما متكاملان " فلا غنى بالعقل عن السماع ولا غنى بالسماع عن العقل . (٤) .
إذ لا معانده بين الشرع المنقول والحق المعقول . (٥) .

وهذا تصريح بأن العقل بدوره يدرك الحس والقبح . وهذا مما لا ريب فيه والشرع والحاكم الشرعى يحدد الحدود ومتعلقات الثواب والعقاب . فإن كان العقل يدرك الحسن والقبح فهو لا يوجب عليه الثواب والعقاب إلا من حكم الشرع . فكل من الشرع المنقول لا تعارض بينه وبين الحق المعقول . وهذه نظرد منصفه من غير انقاص لدور العقل الذى عليه تتوقف التكاليف ولا تعظيم لدور العقل بما يتعارض مع النقل .

(١) ابن تيمية . الرد على المنطقيين - ص ٤٢٣ .

(٢) ابن القيم . مدارج السالكين . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . توزيع دار الباز مكة المكرمة . ط ١ .

١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م . ج ١ . ص ٢٥٣ .

(٣) الغزالي إحياء علوم الدين . ج ٣ . ص ١٣٠ .

(٤) المصدر السابق . ج ٣ . ص ١٣٠ .

(٥) الغزالي . الاقتصاد فى الاعتقاد . ص ٣ .

هكذا نكون قد تعرفنا على النظرة العقلانية الخالصة عند الغزالي وقد اتضح لنا أنه يقدر دور العقل في الإدراك والتعرف على المدركات العقلية كما أنه يقر بأنه لا تعارض بين الشرع بنصه ونقله من ناحية والعقل الصحيح من ناحية أخرى .

وإذا كان هذا هو الجانب النظري الخالص في معرض التعرف على العقل عنده فإننا نجد أنه من المفيد أن نذكر الجانب العملي التطبيقي ومدى إرتباطه بالعقلانية أيضاً وإن كان هذا الجزء من الموضوعات المطولة إلا أننا إلزاماً بحدود البحث سوف نذكر مثلاً واحداً نقتصره لتوضيح الفكرة . ومدى إرتباط العقل النظري بالعقل العملي عند الغزالي .

وإن كان مقام الشكر من المقامات الرفيعة عند الله تعالى . لافتترانه بالذكر كما أنه يرجع فضل الشكر في أنه ينقذ من عذاب الله تعالى . وأيضاً هو إسم وصفه من أسمائه وصفاته جل وعلا . بل هو مفتاح كلام أهل الجنة لذا سنقرده الحديث عن الشكر ورأى الغزالي لنتعرف على الجانب التطبيقي للعقل عنده من خلال التعرف على مفهوم فضيلة الشكر .

٥. فضيلة الشكر

يرى الغزالي أن فضيلة الشكر تحتل مقاما رفيعا عند الله تعالى وقد وردت الآيات البينات ففى فضل الشكر .

حيث قال تعالى " فاذكرونى أذكركم وأشكرا لى ولا تكفرون " (١)
فقرن الله تعالى الشكر مع الذكر وهذا إعلاء من شأن الشكر لله صاحب الفضل ولكن الله تعالى يذكر أن الذكر أكبر من الشكر بقوله تعالى " ولذكر الله أكبر " (٢)
وهذا هو إخبار الله تعالى لعباده المؤمنين حيث قرن الذكر بالشكر ورفع الذكر درجات عن الشكر .

كما أن الله تعالى هو الذى يحاسب ويجازى الشاكرين لقوله تعالى : " وسنجزي الشاكرين " (٣)
فعلى الله تعالى الجزاء للشاكرين . ويرجع فضل الشكر فى أنه ينقذ صاحبه من العذاب .
لقوله تعالى : " ما يفعل الله بعذابكم إن شكرتم وآمنتم " (٤)
وهذا يعتبر أن الشاكرين يتجاوز الله تعالى عن عذابهم . لأنه تعالى غنى عن عذابهم ما داموا قد آمنوا وشكروا الله تعالى .

فهذا يدل على فضل الشكر وأى فضل بعد " أن قرن الله تعالى الشكر بالذكر " (٥)
" ولعلو رتبة الشكر ، طعن اللعين فى الخلق " (٦) فالشيطان يريد أن يطعن فى شكر الشاكرين " ولا تجد أكثرهم شاكرين " (٧) وقال تعالى " وقليل من عبادى الشكور " (٨)
وقد قطع الله تعالى بالمزيد مع الشكر فقال تعالى " لئن شكرتم لأزيدنكم " (٩)
كما جعل الله تعالى الشكر اسم وصفة من أسمائه وصفاته " والله شكور حلیم " (١٠) وزيادة من فضل الشكر " قد جعل الله الشكر مفتاح كلام أهل الجنة . " (١١) فهذا مما يجعل فضل الشكر عظيما .

-
- | | | |
|-------------------|------------------------------------------------|---------------------------------|
| (١) البقرة ١٥٢ . | (٢) العنكبوت ٤٥ . | (٣) آل عمران ١٤٥ . |
| (٤) النساء ١٤٧ . | (٥) الغزالي . إحياء علوم الدين . ج ٤ . ص ٣٣٤ . | (٦) المصدر السابق ج ٤ . ص ٣٣٤ . |
| (٧) الأعراف ١٧ . | (٨) سبأ ١٣ . | (٩) إبراهيم ٧ . |
| (١٠) التغابن ١٧ . | (١١) الغزالي . إحياء علوم الدين ج ٤ . ص ٣٣٤ . | |

٦ حقيقة الشكر

يرى الغزالي أن الشكر طريق يسلكه السالكون لقوله " أعلم أن الشكر من جملة مقامات السالكين ^(١) فالطريق إلى الله تعالى كما يرى الغزالي بالشكر يسلكه المريدون . والمقام معناه " مقام العبد بين يدي الله عز وجل ، فيما يقام فيه من العبادات والمجاهدات والرياضات والإنقطاع إلى الله عز وجل . ^(٢) فهذا يتطلب من الشاكر عملا ومجاهدة . لذلك يقول الغزالي : " وهو أيضا ينتظم من علم وحال وعمل . فالعلم هو الأصل فيورث الحال . والحال يورث العمل . ^(٣) هنا نجد الغزالي يجعل من العلم الأصل في طريق الشكر . هذا العلم الذي يقترن بالعمل المتولد عن الحال .

ولذلك يوضح أن " العلم فهو معرفة النعمة من المنعم . والجال هو الفرح الحاصل بإنعامه . والعمل هو القيام بما هو مقصود المنعم ومحبوبة ويتعلق ذلك العمل بالقلب وبالجوارح والقلب واللسان .

هكذا تكون حقيقة الشكر بالعلم والمعرفة والعمل بالمقصود وهذا العمل يكون بالجوارح والقلب واللسان . ^(٤)

وإذا كان الغزالي يجعل العلم الأصل في الشكر . فما المقصود بالعلم ؟ يذكر الغزالي أن " العلم هو بثلاثة أمور . بعين النعمة ووجه كونها نعمة في حقه وبذاته وهو المنعم ووجود صفاته التي بها يتم الإنعام ويصدر الإنعام منه عليه . بقصد وإدارة . ^(٥) فالعلم بالمنعم وقصده وإرادته بالإنعام . وفي حق الله تعالى لا يتم ذلك إلا بأن يعرف الشاكر أن النعم كلها من الله تعالى وأنه تعالى صاحب الفضل بالإنعام والوسائط مسخرون من جهته تعالى .

(١) الغزالي . إحياء علوم الدين . جـ ٤ . ص ٣٣٥ .

(٢) الطوسي . الممع . تحقيق وتقديم الدكتور عبد الحليم محمود وطه عبد الباقي مرور . دار المكتبة الحديثة بمصر . مكتبة المثنى ببغداد . ١٣٨٠ هـ ، ١٩٦٠ م . ص ٦٥ .

(٣) الغزالي . إحياء علوم الدين . جـ ٤ . ص ٣٣٥ .

(٤) المصدر السابق . جـ ٤ . ص ٣٣٦ .

(٥) المصدر السابق . جـ ٤ . ص ٣٣٦ .

وهذه المعرفة وراء التوحيد والتقديس ثم يعلم أن كل ما فى العالم فهو موجود من ذلك الواحد فقط - فالكل نعمة منه - إذ ينطوى فيها مع التقديس والتوحيد كمال القدرة والانفراد بالفعل . ويؤكد الغزالي بعد ذلك أن تمام هذه المعرفة بنفى الشرك فى الأفعال وإنما الذى أنعم عليك هو الذى سخر لك الوسائط . بهذا تكون عرفت الله تعالى وعرفت فعله وكنت موحدًا وقدرت على شكره . بل كنت بهذه المعرفة بمجردها شاكرا .

وبنقصان معرفتك ينقص حالك فى الفرح وبنقصان فرحك ينقص عملك .^(١)

وعن الأصل الثانى وهو الحال فهو مستمد من المعرفة وهو الفرح بالمنعم مع هيئة الخضوع والتواضع وهو فى نفسه شكر على تجرده كما أن المعرفة شكر ولكن بشرط الفرح بالمنعم لا بالنعمة ولا بالإتعام .

ويكون الشكر التقام فى الفرح بنعمة الله تعالى من حيث الاستطاعة بها على التوصل إلى القرب من الله تعالى . والنزول فى جواره والنظر إلى وجهه على الدوام . فهذا هو الرتبة العليا .

أما الأصل الثالث وهو العمل بموجب الفرح الحاصل من معرفة المنعم بالقلب عن طريق قصد الخير وإضماره لكافة الخلق وباللسان بإظهار الشكر لله تعالى بالتحميدات الدالة عليه وبالجوارح باستعمال النعم فى طاعة الله تعالى .

ونرى أن الشكر عند الغزالي إن هذا إلا فرع المعرفة والعلم بالنعمة والمنعم . ويكون شكر المنعم بالقلب واللسان والجوارح .

وعند المعتزلة يقول الجاحظ " لا يشكر النعمة من لم يعرفها ويعرف قدرها ، ولا يزداد فيها من لم يشكرها ، ولا بقاء لها على من أساء حملها . " وأن المنعم عليه يجب أن يكون شكورا ، ولحق النعمة راعيا .

إذن هناك إتفاق على شكر الله تعالى . وأن هذا الشكر يكون باللسان والجوارح أو القلب وسلوك عملى . والعقل السليم يدرك أن الله تعالى قد من علينا بفضل نعمه فهو مستحق للشكر - وفضيلة الشكر يدركها العقل .

(١) المصدر السابق . ج ٤ - ص ٣٣٧ .

٧. وجوب الشكر

يعتبر الغزالي فضيلة الشكر من المسائل التي تستوجب شروطاً لصحتها وذكرها بالعلم والحال والعمل - وعلى هذا يقرر أن الشكر طاعة (١).

ولكن نجد أن هناك آراء مختلفة حول مسألة الشكر ، ونبين أن الجميع يقرر أن الشكر طاعة . إذن فالطاعة واجبة . ولكن هل الوجوب هنا شرعى أم عقلى ؟

هنا تبرز قضية الشكر ودور العقل فيها . وقد قالت المعتزلة . " شكر المنعم واجب عقلاً " (٢) وهذا يعنى عندهم أن بالعقل ندرك أن المنعم أنعم علينا بنعمة وبالعقل ندرك وجوب شكر المنعم لقولهم : " إنا نعلم أن جميع ما بنا من النعم أصولها وفروعها مبتدؤها ومنشؤها من قبل الله تعالى . ومن عنده ولا يمكننا عداها على سبيل التفصيل نعمة نعمة ، فلا نوجب الشكر عليها مفصلاً ، وإنما نقول إنه يجب شكره على سبيل الجملة . فإذا شكرنا - على سبيل الجملة دخل فيه النعم المستمرة والمتجددة . " (٣)

على ذلك يقرر المعتزلة وجوب شكر المنعم على سبيل الجملة متى يشمل النعم المستمرة والمتجددة . وحيث أنهم يعولون على العقل فى الإدراك .

وتبريرهم لمسألة وجوب شكر المنعم هو قولهم بالأخذ بالأحوط والأكثر أمناً لقولهم " والعقل يقضى بسلوك الطريق الآمن دون المخوف ، وها هنا الاشتغال بالشكر طريق آمن ، والإعراض عنه مخوف ، فكان الاشتغال بالشكر أولى . " (٤)

وعلى هذا يقرروا أن شكر المنعم يوجب العقل ما دام المنعم قصد بإنعامه مصلحة المنعم عليه دون النفع لذاته العلية . ولذلك " فاستحق الشكر على إنعامه الذى قصد به نفعنا لا نفع نفسه . " (٥)

(١) الغزالي - إحياء علوم الدين - ج ٤ - ص ٣٣٩ .

(٢) القاضي عبد الجبار - المعنى ج ١٧ - ص ١٤١ ، المحيط بالتكليف - ص ٢٤١ .

(٣) القاضي عبد الجبار - شرح الأصول الخمسة - ص ٨٦ .

(٤) القاضي عبد الجبار - المحيط بالتكليف - ص ٢٦ .

(٥) القاضي عبد الجبار - شرح الأصول الخمسة ص ٧٩ .

ويبرر ذلك قولهم لأن العقل يقضى بعدم شكر المنعم إذا كان له نفع أو مصلحة وهنا لا يستحق الشكر على إنعامه إلا إذا قصد به نفع الغير دون نفسه . . . ومعقول أن الله تعالى يستحيل عليه النفع . فاستحق الشكر على إنعامه النافع لنا فقط .

وذهبوا إلى أن شكر المنعم سبحانه واجب فعله عقلا على المكلف وقرروا " ما لا بد من فعله ، وهو الواجب ، كالاتصاف وشكر المنعم " (١)

وإن كان الغزالي يرى الوجوب بقوله " فواجبه عليه أن يشكره " (٢)

ولكن الغزالي رأى في ذلك الوجوب الوجوب حيث يرى أن الشكر طاعة ويقول " لعلك يخطر ببالك أن الشكر إنما يعقل في حق المنعم هو صاحب حظ في الشكر . . . وهذا محال في حق الله تعالى من وجهين " (٣) :-

- أن الله تعالى منزّه عن الحظوظ والأغراض ، ومقدس عن الحاجة . . .

فيعد على ذلك " شكرنا إياه بما لاحظ له فيه " (٤)

وإن كان في ذلك إتفاق مع ما قالت المعتزلة فاستحقاقه تعالى الشكر على إنعامه الذي " قصد به نفعنا لا نفع نفسه " (٥)

ولكن الغزالي يرى " أن فعل الشكر وترك الكفر لا يتم إلا بمعرفة ما يحبه الله تعالى عما يكرهه . ولتمييز ما يحبه الله تعالى عما يكرهه مدركان أحدهما السمع " (٦) ومستند الآيات البينات يقول تعالى : " واشكروا لي ولا تكفرون " (٧)

كما ورد قوله تعالى " واشكروا الله إن كنتم إياه تعبدون " (٨)

فهنا وجوب الشكر شرعا لما ورد بالقرآن الكريم من أمر إلهي بالشكر لله وعدم الكفر به .

(١) أبو الحسين محمد بن علي الطيب البصري المعتزلي - المعتمد في أصول الفقه جـ ٢ ص ٣١٥ .

(٢) الغزالي - إحياء علوم الدين جـ ٤ ص ٣٨٩ .

(٣) المصدر السابق جـ ٤ ص ٣٤٠ .

(٤) المصدر السابق - جـ ٤ - ص ٣٤٠ .

(٥) القاضي عبد الجبار - شرح الأصول الخمسة ص ٧٩ .

(٦) الغزالي - إحياء علوم الدين جـ ٤ ص ٣٤٥ .

(٨) البقرة ١٧٢ .

(٧) البقرة ١٥٢ .

" والثاني بصيرة القلب وهو النظر بعين الاعتبار وهذا الأخير عسير . فلذلك أرسل الله تعالى الرسل . وسهل بهم الطريق علي الخلق . ومعرفة ذلك تنبني علي معرفة جميع أحكام الشرع في أفعال العباد . فمن لا يطلع علي أحكام الشرع في جميع أفعاله ؛ لم يمكنه القيام بحق الشكر أصلا .^(١)

وهنا نجد الغزالي يقرر طريقين لوجوب الشكر الطريق الأول يستدل عليه من الآيات البينات وهو وجوب شرعي . والطريق الثاني بالنظر بعين الاعتبار ويقرر أن هذا الطريق عسير . ويسره الله تعالى بإرسال رسله الكرام للتيسير علي العباد وتعريفهم أحكام الشرع ولذلك من لم يتعرف علي الأحكام الشرعية فلن يستطيع القيام بحق الشكر .

وفى هذا يقول الغزالي " ها هنا نظران : نظر بعين التوحيد المحض ؛ وهذا النظر يعرفك قطعاً أنه الشاكر وأنه المشكور وأنه المحب وأنه المحبوب وهذا نظر من عرف أنه ليس في الوجود غيره . وأن كل شيء هالك إلا وجهه " . وأن ذلك صدق في كل حال أزلاً وأبداً ، لأن الغير هو الذي يتصور أن يكون له بنفسه قوام ومثل هذا الغير لا وجود له . بل هو محال أن يوجد . إذ الوجود المحقق هو القائم بنفسه . وما ليس له بنفسه قوام ، فليس له بنفسه وجود . بل هو قائم بغير ، فهو موجود بشيء . فإن اعتبر ذاته ولم يلتفت إلى غيره ، لم يكن له وجود البته . إنما الموجود هو القائم بنفسه . والقائم بنفسه هو الذي لو قدر عدم غيره ، بقى موجوداً . فإن كان مع قيامه بنفسه يقوم بوجوده وجود غيره ، فهو قيوم ، ولا قيوم إلا واحد ، ولا يتصور أن يكون غير ذلك فإذا ليس في الوجود غير الحي القيوم . وهو الواحد الصمد . فإذا نظرت من هذا المقام عرفت أن الكل منه ومصدره وإليه مرجعه . فهو الشاكر وهو المشكور وهو المحب وهو المحبوب .^(٢)

وهذا يبين أن الشاكر و المشكور هو الله تعالى لأنه لا معطى إلا هو ولا مانع إلا هو وهو الموجود الدائم الباقي . فوجب علينا شكره كما أمر . وإن كان العقل يمكنه إدراك الشكر ، إلا أن الغزالي ذكر أن هذا السلك عسير ويسره الله بإرسال الرسل .

(١) الغزالي - إحياء علوم الدين - ج ٤ - ص ٣٤٦ .

(٢) الغزالي - إحياء علوم الدين - ج ٤ - ص ٣٤٠ .

ولكن ذكر الشهر ستانى قوله " فلا تعرف المعارف إلا بالعقل ولا تجب المعارف إلا بالسمع. " (١)

إذن هنا إتفاق على وجوب شكر المنعم ولكن هذا الوجوب مصدره الشرع عند الغزالى حيث أنه " لا يستدرك وجوب شكر المنعم بالعقل . " (٢)

وإذا قال أبو موسى المردار المعتزلى " إن العقل يوجب معرفة الله تعالى بجميع أحكامه وصفاته قبل ورود الشرع ، وعليه أن يعلم أنه إن قصر ولم يعرفه ولم يشكره ، عاقبه عقوبة دائمة . " (٣)

لكن الغزالى يرى أن الشاكر عليه أن يطيع الله والطاعة كما سبق بشروط العلم والحال والعمل كما يقول " أعلم أنه لم يقصر بالخلق عن شكر النعمة إلا الجهل والغفلة ، فإنهم منعوا بالجهل والغفلة عن معرفة النعم . ولا يتصور شكر النعمة إلا بعد معرفتها . ثم إنهم إن عرفوا نعمة ظنوا أن الشكر عليها أن يقول بلسانه الحمد لله ، والشكر لله ، ولم يعرفوا أن معنى الشكر أن يستعمل النعمة فى إتمام الحكمة التى أريدت بها وهى طاعة الله عز وجل. " (٤) ووجدنا أن الطاعة كما سبق تستوجب العلم بالنعمة والحال والعمل بما أمر الله وطاعة الله وشكره .

ويذكر الشهر ستانى " وكيف يحسن الشكر ، والشكر إنما ينفع الشاكر . إن لو حصل على رضى المشكور وإذنه . فإذا لم يعرف رضاه وإذنه إلا بالسمع ، فلا يحسن الشكر إلا بالشرع. " (٥)

وهذا يوضح أن معرفة رضا الله وإذنه لا يعرف إلا من خلال السمع إذن فلا يحسن الشكر إلا بالشرع .

(١) الشهر ستانى - نهاية الإقدام فى علم الكلام - ص ٣٩٣ .

(٢) الغزالى - المنحول من تعليقات الأصول - ص ١٤٠ .

(٣) أحمد بن يحيى المرتضى - المنية والأمل - تحقيق دكتور عصام الدين محمد على - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية - ١٩٨٥م - ص ١٧١ .

(٤) الغزالى - إحياء علوم الدين - ج ٤ - ص ٣٨٨ .

(٥) الشهر ستانى - نهاية الإقدام فى علم الكلام - ص ٣٩١ .

ولكن لما تربي الإنسان على مناهج الشرع ، ورأى أهل الدين يستحسنون الشكر وقرأ آيات تحسين الشكر ، ظن أن مجرد العقل يقضى ذلك .^(١)
ولذلك يقرر أنه " لا تجب المعارف إلا بالسمع " .^(٢)
فالشرع هو مصدر الإيجاب بالأمر والنهي كما ورد بالنقل .
ويذكر الغزالي " فإن لم نعن بالشكر إلا إنصراف نعمة الله في جهة محبة الله .

فإذا إنصرفت النعمة في جهة المحبة بفعل الله ، فقد حصل المراد . وفعلك عطاء من الله تعالى . ومن حيث أنت محله ، فقد أثنى عليك ، وثناؤه نعمة أخرى منه إليك . فهو الذي أعطى ، وهو الذي أثنى ، وصار أحد فعليه سببا لانصراف فعله الثاني إلى جهة محبته . فله الشكر على كل حال ، وأنت موصوف بأنك شاكر ، بمعنى أنك محل المعنى الذي الشكر عبارة عنه ، لا بمعنى أنك موجد له ، كما أنك موصوف بأنك عارف وعالم ، لا بمعنى أنك خالق للعلم وموجده . ولكن بمعنى أنك محل له ، وجد بالقدرة الأذلية فيك .^(٣)

فهذا يفيد أن الشكر والشاكر هو الله تعالى ولكننا محال للأفعال فقط . إذ لا موجد إلا الله وهو الشاكر والمشكور . لأن الإنسان لا يستطيع أن يشكر الله حق شكره على سائر نعمة .
وفى ذلك يقول الشهر ستاني " من أنفق جميع عمره في شكر سلامة عضو واحد ، كان يعد مقصرا . فإذا قابل قليل شكره بكثير نعم الله تعالى ، كيف يكون يعد موقرا . وكيف يستحق على المنعم زيادة نعمه .^(٤)

ولذلك نجد الغزالي يقول " لولا أن الله تعالى أمرنا بالشكر على النعم مطلقا ، لم يكن الشكر واجبا . فهو إنما وجب بالشرع ، لا بالعقل .^(٥) بمعنى أنه وإن كان في مستطاع العقل إدراك شكر المنعم على إنعامه إلا أن هذا الإدراك لا يستتبعه ثواب أو عقاب إلا من خلال الوجوب الشرعي . لأننا لن نستطيع أن نفى المنعم حقه .

(١) المصدر السابق ص ٣٩١ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٩٤ .

(٣) الغزالي - إحياء علوم الدين - ج ٤ - ص ٣٤٤ .

(٤) الشهر ستاني - نهاية الإقدام - ص ٣٨٢ .

(٥) الغزالي - المنحول من تعليقات الأصول - ص ١٥ .

وهذا يعنى أن الله تعالى غنى عن العالمين على الإطلاق ولو كان ينتفع بشكرهم إياه لكان مفتقرا إليهم وهذا محال على الله تعالى . بل الدنيا لا تساوى عند الله جناح بعوضة . فلا تستوجب شكر لولا أن الله تعالى أمرنا بشكره على إنعامه بنعمه مطلقا .

ويرى الشهر ستانى * أن العقل لا يدل على حسن الشئ وقبحه فى حكم التكليف من الله شرعا على معنى أن أفعال العباد ليست على صفات نفسية حسنا وقبحا ، بحيث لو أقدم عليها مقدم ، أو أحجم عنها محجم ، أستوجب على الله ثوابا أو عقابا . وقد يحسن الشئ شرعا ويقبح مثله المساوى له فى جميع الصفات النفسية . فمعنى الحسن ما ورد الشرع بالثناء على فاعله ، ومعنى القبح ما ورد الشرع بذم فاعله . (١)

فهذا مذهب الأصوليون فى هذه المسألة حيث يروا أن شكر المنعم سبحانه لا يدرك وجوبه بالعقل بل بالشرع .

لقولهم * ولا يجب الحمد والشكر على الأنعام قبل السمع ، وإنما يجب ذلك بإيجاب السمع . وما يوجب السمع من شكر النعمة وحملها هو قول باللسان واعتقاد بالقلب . (٢)
فالحمد والشكر على النعمة غير واجب قبل ورود السمع ولكن مصدر وجوبه هو ورود السمع .

إسنادا إلى قوله تعالى * وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا * (٣)

ولذلك * لا يدرك وجوب شكر المنعم بالعقل (٤)

وقال الغزالى * لا يستدرك وجوب شكر المنعم بالعقل . (٥)

وهنا نجده مع إقراره بأن العقل الواعى السليم مدرك لفضل نعم الله تعالى عليه - ولكن هذا الإدراك لا يوجب شيئا لأنه لولا الأمر الإلهى بالشكر على النعم مطلقا لم يكن الشكر واجبا .

(١) الشهر ستانى - نهاية الإقدام - ص ٣٧٠ .

(٢) أبو يعلى - المعتمد فى أصول الدين - ص ١٠٣ .

(٣) الإسراء ١٥ .

(٤) الجوينى - البرهان فى أصول الفقه ج ١ - ص ٩٤ .

(٥) الغزالى - المنحول من تعليقات الأصول - ص ١٤٠ .

فالوجوب العقلي لا يترتب عليه ثواب ولا عقاب لأدبهما مرتبطان بالشرع . ويتفق في ذلك قول الكمال بن الهمام ' شكر المنعم ليس واجبا عقلا ' (١)

لقوله تعالى ' رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ' (٢) . لذلك نجد فالمحاسبة والثواب والعقاب إنما يأتي بعد إرسال الرسل ولا حساب قبل ذلك . لذلك نجد الغزالي يؤكد أن طريق العقل عسير في مسألة الشكر ولكن الرسل أرسلهم الله تعالى لتيسير الأمر على المكلف . ولا يتفق مع ما ورد عند المعتزلة من الربط بين الحسن والقيح العقليين وبين الثواب والعقاب . ونرى أنه لا تلازم بينهما إلا بالشرع كما . أنه لا تعارض بينهما فالشرع والعقل متكاملان وغير مختلفين .

والعقل وإن كان قادرا على إدراك الحسن والقيح في الأشياء حتى وإن كان قبل الشرع ولكن لا يقوى على معارضة ما ثبت بالنقل وما صح في الخبر . ونذكر أنه لا تعارض بين معقول صحيح ومنقول صريح .

لكن للعقول وسيلة تتوصل بها إلى هذا التصديق وتلك المعرفة . والوسيلة هي دلالة الشرع وهدايته .

فالأفعال في نفسها حسنة أو قبيحة والعقل يدرك فيها دلالاتها .

وإلا لما كان لتمييز الإنسان على سائر المخلوقات بالعقل أدنى فائدة .

ولكن هذا الإدراك لا يتوقف عليه ثواب وعقاب إلا بسند شرعي أو لا سبيل إلى الثواب والعقاب الشرعي إلا النقل .

لأن المحاسبة بالثواب والعقاب من عند الله تعالى إنما مرجعه إلى أوامر ونواهي ورد بها النص المنزل ويكون الحساب على مدى الإمتثال إلى هذه الأوامر والنواهي الشرعية . فالعقل سبيله الإدراك ويمتلك ناصية النظر والتفكير . لكنه لا يستطيع أن يشرع بالحل والحرام .

وعلى ذلك نجد الغزالي يقدر العقل ويضعه في مجاله ممثلا للأوامر الشرعية .

(١) ابن أمير الحاج . شرح التقرير بالتحبير . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . ط ٢ . ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ج ٢ - ص ٩٧ .

(٢) النساء ١٦٥ .

الخاتمة :-

وبهذا نجد أن الغزالي بقدر للعقل قدره بما لا يخرج من حدود الشرع وقد أوضح مفهوم العقل والاختلافات حول هذه المفاهيم . ويؤكد شرف العقل إذ أنه وسيلة المعادة في الدنيا والآخرة . وأن العلوم الدينية وهي فقه الآخرة إنما تدرك بكمال العقل . كما أن العقل وإن أدرك الحسن والقبح إلا أن متعلق الثواب والعقاب إنما ندركه بالشرع . وإن كان شكر المنعم واجب وطاعة لكن بشروط العلم والحال والعمل وطريق وجوب الشكر شرعي من الآيات البينات وحققى وهذا الأخير صبر . وقد خلصنا إلى بعض النتائج من خلال التعرف على رأى الغزالي حول مفهوم العقل .

وأهم هذه النتائج :-

- للعقل أهمية كبرى في تاريخ الفكر الفلسفى . فإذا كان المعتزلة يضعونه في مكان الصدارة في فكرهم فهناك من يعتبره غريزة فطرية في الإنسان والبعض يعتبره مجموعة من العلوم الضرورية وإن كان ابن تيمية يرى أن كلاهما صحيح فإن الغزالي يرى أن طبيعة العقل تحمل معان مختلفة يمكن أن نطلق عليها " العقل " .
- وحول مفهوم طبيعة العقل يرى الغزالي أنه قد يطلق ويراد به العلم بحقائق الأمور فيكون عبارة عن صفة العلم الذي محله القلب ، والثانى أنه قد يطلق ويراد به المدرك للمعلوم .
- ويرى أن طبيعة العقل يمكن ردها إلى الغريزة الفطرية أو العلوم الضرورية أو العلم بحقائق الأمور أو الإدراك - وهذا يعنى أن العقل اسم يطلق بالاشتراك على أربعة معان وكما ذهب الغزالي أن هذا يعنى أن العقل وحقيقته اختلف فيه الناس . وهذا الاسم يطلق على معان مختلفة فصار ذلك سبب لاختلافهم .
- إن كان البعض يرى أن تفاوت العقول لا يكون إلا بالعوارض وأنه لا تتفاوت العقول بين الناس ولا يجوز أن تتفاوت لكون العقل مناط التكليف ، وتعلق التكليف لا يتفاوت بأصل الفطرة وإنما بالعوارض . لذا لابد من الاستواء فيما هو مناط التكليف لكن الغزالي يقول لم ينصف من أنكر هذا ورد العقل إلى مجرد العلوم الضرورية .
- ويقرر حقيقة أنه وإن كانت بعض العلوم الضرورية يمكن أن نطلق عليها عقلا إلا أنه يرفض تماما أن يقتصر حد العقل على هذه العلوم فقط .

- ويقرر أن معاني العقل متعددة وهذا التعدد لا يرجع معنى على معنى من المعاني التي يمكن أن تطلق عليها ' عقل ' بل يرى أنه من الفاسد حقا أن تنكر معنى وتقرر أنه لا موجود إلا هذا .

- يؤكد الغزالي على أن اختلاف معاني العقل موجود وهذا ما أثبتته . وأكد عليه . وذكر أربعة أقسام في مفهوم العقل .

- وإن كان المعتزلة ترى أن العقل جملة من العلوم بها يصح النظر والاستدلال فإن هذا يقترب من رأى الغزالي القائل بأن العاقل يملك من قوة الغريزة ما يمكنه من إدراك عواقب الأمور فهذا في حاجة إلى استدلال ونظر وإعمال عقل . أما عن تفاوت العقول يرى المعتزلة أنه يكون بالعوارض .

- لكن الملاحظ أن العقول متفاوتة الأفهام ولذلك أورد الغزالي أربعة أقسام في مفهوم العقل :-

الأول : هو الوصف الذي يفارق الإنسان به سائر البهائم وهو الذي استعد به لقبول العلوم النظرية ، وتدبير الصناعات الفكرية .

والثاني : يعتبر أن العلوم الكلية الضرورية من خواص العقل ، والقدرة على التعليم والاستعداد لقبول العلوم النظرية .

والثالث : هو علوم تستفاد من التجارب بمجاري الأحوال ، فإن من حنكته التجارب ، وهزبته المذاهب يقال أنه عاقل في العادة .

والرابع : أن تنتهي تلك القوة الغريزية إلى أن يعرف عواقب الأمور ويقمع الشهوة ويقهرها . ويسمى فاعلها عاقلا من حيث أن إقدامه واحجامه بحسب ما يقتضيه النظر في العواقب لا يحكم الشهوة .

- وذهب الغزالي إلى أن الاختلاف حول طبيعة العقل إنما يرجع إلى تعدد معاني العقل ونجد أن التقسيم الوارد عنده الأولان بالطبع والأخيران بالاكْتِسَاب .

- يرى أن التفاوت والاختلاف يتطرق إلى الأقسام الأربعة سوى القسم الثاني وهو العلم الضروري بجواز الجائزات وإستحالة المستحيلات . وأن اختلاف النفوس في غريزة

- العقل . وإنقسام الناس إلى من ينبه من نفسه ويفهم ، وإلى من لا يفهم إلا بتنبيه وتعليم .
 وإلى من لا ينفعه التعليم أيضا ولا التنبيه .
- يرى أن شرق العقل مدرك بالضرورة إذ كيف لا يشرف ما هو وسيلة السعادة في الدنيا والآخرة .
- وذكر أن العقل منبع العلم ومطلقه وأساسه .
- وبين أن العلوم العقلية تنقسم إلى دنيوية وأخروية . . . وقوة العقل لا تفي بالأمرين جميعا في الغالب .
- يقرر أن ما لا يعلم بالضرورة ينقسم إلى ما يعلم بدليل العقل دون الشرع ، وإلى ما يعلم بالشرع دون العقل ، وإلى ما يعلم بهما .
- أوضح أنه لا يخفى أن العلوم الدينية وهي فقه الآخرة إنما تدرك بكمال العقل - والعقل أشرف صفات الإنسان إذ به تقبل أمانه الله ، وبه يتوصل إلى جواره تعالى ونفعه وثمرته سعادة الآخرة .
- وقال أن العلوم العقلية كالأغذية والعلوم الشرعية كالأدوية . فلا غنى للسمع عن العقل . ولا غنى للعقل عن السماع لأن مجرد العقل لا يهدي .
- ذهب إلى أن الحسن ما حسنه الشرع بالحث عليه والقبیح ما قبحه بالزجر عنه والنم عليه . وإن كان العقل يدرك الحسن والقبح لقوله إن إستحسان مكارم الأخلاق وإستقباح الكذب يطبق عليه العقلاء مع تفاوت قرائهم .
- إذا كان المعتزلة يعتبروا إن إدراك المحسنات والمقبحات والواجبات وأن هذا العلم ضرورى بل هو من جملة كمال العقل فإن الغزالي يرى أن التحسين والتقبيح وما يترتب عليه من ثواب وعقاب مصدره الشرع لأنه لا يستدرك حسن الأفعال وقبحها بمسالك العقول ، بل يتوقف دركها على الشرع المنقول .
- يأخذ الغزالي على الحشوية قولهم أنه لا مستند للشرع إلا قول النبي في حين أن برهمن العقل هو الذى به صدقه كما أخبر .

- كما يأخذ على المغالين فى تصرف العقل حتى صادموا بينه وبين الشرع وجعلوا العقل حاكما دون الشرع ويتوسط بينهما إذ لا غنى لأحدهما عن الآخر ولا معاندة بين الشرع المنقول والحق المعقول .
- يرى الغزالى أن فضل الشكر عظيم إذ قرن الله الشكر بالذكر . وجعله الله مفتاح كلام أهل الجنة .
- وذكر أن حقيقة الشكر أنه من جملة مقامات السالكين . وهو ينتظم من علم وحال وعمل . وجعل العلم هو الأصل فيورث الحال ، والحال يورث العمل . والعمل هو القائم بما هو مقصود المنعم ومحبوبة . ويتعلق ذلك العمل بالقلب والجوارح واللسان .
- ويرى أن العلم يكون بعين النعمة وبذات المنعم ووجود صفاته التى يتم بها الإنعام وبصدر . الإنعام منه عليه بقصد وإرادة .
- ذكر أن الشكر طاعة . وإذا كان المعتزلة ترى أن الشكر واجب عقلا على سبيل الجملة حيث يقضى العقل بسلوك الطريق الآمن . والإعراض عن المخوف فكشكر المنعم يوجب به العقل . ما دام قصد به نفعنا لا نفع نفسه .
- لكن الغزالى وإن كان يوجب الشكر ويرى شكرنا إياه بما لاحظ له فيه . وقصد به نفعنا لا نفع نفسه ، كما ذهب المعتزلة . ولكن عنده فعل الشكر وترك الكفر لا يتم إلا بمعرفة ما يحبه الله وما يكرهه . ولهذا السبيل مدركان أحدهما السمع ومستنده الآيات البينات . والآخر بصيرة القلب والنظر بعين الاعتبار وذكر أن هذا الآخر عسير .
- يرى أن من يطلع على الأحكام فى جميع أفعاله ، لم يمكنه القيام بحق الشكر أصلا . لذلك أرسل الله الرسل وسهل بهم الطريق على الخلق .
- ذكر أن الشاكر عليه أن يطيع الله . والطاعة بشروط هى العلم والحال والعمل . وقال لم يقصر بالخلق عن شكر النعمة إلا الجهل والفولة .
- وقال لولا أن الله أمرنا بالشكر على النعم مطلقا لم يكن الشكر واجبا . فهو إنما واجب بالشرع لا بالعقل .
- إن كان الغزالى يقدر العقل وشرف رتبته فهو عنده لا تعارض بينه وبين الشرع إذ لا غنى للشرع عن العقل كما لا غنى للعقل عن الشرع .

مصادر ومراجع البحث

أولاً: مؤلفات الغزالي

- إحياء علوم الدين
- مت أجزاء - دار الجيل - بيروت - لبنان ، وبهامشه تخريج الإمام الحافظ العراقي - ويتبعه كتاب الاملاء في اشكالات الإحياء للإمام الغزالي - كتاب تعريف الأحياء بفضائل الإحياء للشيخ العيدروسى - الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ ، ١٩٩٢م.
- المطبعة الأدبية بالقاهرة - الطبعة الأولى -
- تحقيق دكتور محمد حسن هيتو دار الفكر - دمشق الطبعة الثانية سنة ١٤١٠هـ ، ١٩٨٠م .
- الاقتصاد في الاعتقاد
- المنحول من تعليقات الأصول

ثانياً: أهم المصادر والمراجع

- ابن أمير الحاج
- شرح التقرير بالتحبير - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م .
- ابن نميمة
- المصودة في أصول الفقه جمع شهاب الدين أبو العباس تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد .
- أبو العباس تقي الدين
- الاستقامة تحقيق محمد رشاد - طبع جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٣م .
- الرد على المنطقيين - إدارة ترجمان السنة - باكستان ط سنة ١٣٩٨ هـ ، ١٩٧٨م .
- ابن الحاجب
- أبو عمرو عثمان المقرئ
- منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل - دار الباز - مكة المكرمة - ط سنة ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م .
- ابن القيم الجوزية أبو عبد الله
- مفتاح السعادة - تحقيق دكتور وديع زبدان حداد دار المشرق - بيروت - لبنان .
- محمد بن أبي بكر
- مدارج السالكين - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط سنة ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م .
- أبو الحسين محمد بن علي بن
- المعتمد في أصول الفقه - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ط سنة ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م .
- الطيب البصري المعتزلى
- ت ٣٦هـ .

- الوصول إلى الأصول - تحقيق دكتور عبد الحميد على أبو زيد - مكتبة المعارف - الرياض - سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- المعتمد في أصول الدين - تحقيق دكتور وديع زيدان حداد - دار المشرق - بيروت - لبنان
- المنية والأمل - تحقيق دكتور عصام الدين محمد على - دار المصرية الجامعية - الاسكندرية سنة ١٩٨٥م.
- مقالات الاسلاميين - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - مكتبة النهضة المصرية ط سنة ١٩٥٠م
- البرهان في أصول الفقه - تحقيق دكتور عبد العظيم الديب - توزيع دار الانتصار القاهرة - ط سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- حاشية العطار على جمع الجوامع - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- جمع الجوامع - مطبعة مصطفى البابي الحلبي ط ٢ سنة ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م
- نهاية الاقدام في علم الكلام - مكتبة المثنى ببغداد
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول - مصطفى البابي الحلبي ط سنة ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م
- الملح - تحقيق وتقديم الدكتور/ عبد الحليم محمود، طه عبد الباقى سرور - دار الكتب الحديثة بمصر ومكتبة المثنى ببغداد سنة ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.
- شرح الأصول الخمسة - تحقيق دكتور عبد الكريم عثمان - تعليق الامام أحمد بن الحسين - مكتبة وهبة سنة ١٩٦٥م.
- فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة - تحقيق فؤاد سيد الدار التونسية للنشر ط ٢.
- المحيط بالتكليف تحقيق عمر السيد عزمى - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانتباء والنشر - الدار المصرية - للتأليف والترجمة.
- المغنى ج ١ - في أبواب التوحيد والعدل . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانتباء والنشر - الدار المصرية للتأليف والترجمة - القاهرة - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشرعا سنة ١٣٨٢هـ - ١٩٦٥م.
- أبو الفتح أحمد بن علي بن برهان البغدادي ت ٥١٨هـ
- القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفرار الحنبلي ت ٤٥٨هـ
- أحمد بن يحيى المرتضى
- الأشعري
- أبو الحسن علي بن اسماعيل
- الجويني أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله ت ٤٧٨هـ
- الشيخ حسن العطار ت ١٢٥٠هـ
- السبكي تاج الدين عبد الوهاب بن السبكي ت ٧٧١هـ
- الشهرستاني ت ٥٤٨هـ
- الشوكاني محمد بن علي الطوسي
- (أبو نصر السراج)
- القاضي عبد الجبار

- الجزء الخامس عشر النبوات والمعجزات.
- الجزء السابع عشر. الشرعيات .
- حاشية البناني على جمع الجوامع للسبكي - مصطفى البابی الحلبي ط ٢ سنة ١٣٥٦ هـ ، ١٩٣٧ م .
- عبد الرحمن بن جاد الله البناني ت ١١٩٨ هـ
- علي بن عبد الكافي السبكي ت ٧٥٢ هـ
- وعبد الوهاب بن علي السبكي ت ٧٧١ هـ.
- الابهاج في شرح المنهاج - تحقيق دكتور شعبان محمد
- اسماعيل - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ط ١ - ١٤٠١ هـ ، ١٩٨١ م .
- المختصر في أصول الفقه - طبع جامعة أم القرى - مكة المكرمة - تحقيق الدكتور محمد مظهر سنة ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م .
- علي بن إبراهيم - مكة المكرمة ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٥ م .
- التمهيد في أصول الفقه - تحقيق دكتور مفيد محمد ودكتور محمد بن شرح الكوكب المنير - تحقيق دكتور محمد الزحيلي ودكتور نزيه حماد . مطبوعات جامعة أم القرى سنة ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م .
- المحفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني
- محمد بن أحمد الغنوصي ت ٩٧٢ هـ
- محمد بن عمر بن الحسين الرازي ت ٦٠٦ هـ
- المحصول في علم أصول الفقه - تحقيق طه جابر العلواتي - طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض ١٤٠١ هـ ، ١٩٨١ م .
- محمد نظام الدين الأنصاري ت ١١٨٠ هـ
- فوائح الرحموت - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان .

